مسؤلية الحرب الكبرى

رأي الاستاذ برنادوتي شمت

استاذ التاريخ الحديث في جامعة شيكاغو

لا احاول في مقالي هذا ان اوزع مسؤلية الحرب الكبرى توزيعاً نهائياً ولا ان اخوض في عباب المسألة من كل وجوهها بالاسهاب بل هو تعليق على اهم ما جاء في مقالة المسيو دي مرسيال[1] وهو (اولاً) احتجاجهُ على ان المانيا لم تكن وحدها مسئولة عن اثارة الحرب الكبرى و(ثانياً) ان تعبئة الجيش الروسي وهي الحادث الذي كان السبب المباشر لاثارة الحرب لم تكن لازمة وليس لها مسوغ. وهذان الامران يصلان بهِ الى نتيجة مؤداها «لا يُثأر للعدل الاَّ حينما تنفّح معاهدة فرسايل تنفيحاً يقوّض بناء الاكاذيب التي اتهمت بها دولُ الاتفاق المانيا بانها هي التي اثارت حرباً هم في الحقيقة مسببوها »

المسئولية القانونية والادبية

ان معاهدة فرسايل لا تقول بان المانيا وحدها مسئولة عن اثارة الحرب الكبرى مع ان الدول المتحدة والمؤتلفة كانت تعتقد ذلك. ففي المادة ٢٢٧ يُندَّد بامبراطور المانيا السابق « لاساءة كبرى اقترفها ضدَّ الآداب الدولية وحرمة المعاهدات » ويراد بذلك هجوم المانيا على البلجيك في بدء الحرب. والمادة ٢٣١ التي تطلب المانيا حذفها او تعديلها تقول « تثبت الحكومات المتحدة والمؤتلفة وتقبل المانيا اثباتها أن مسئولية المانيا وحلفائها في احداث كل الخسارة والضرر الذي اصاب حكومات الحلفاء والمؤتلفين ورعاياهم تجت من حرب الزمها بها تعدي المانيا وحلفائها »

ذُكر هذا البند في مطلع القسم الثامن من المعاهدة الذي يتناول مسألة التعويضات والقصد منهُ ان المانيا مطالبة بتعويض الحلفاء ما خسروهُ في الحرب. وكانت المانيا قد قبلت هذا الشرط حين عقد الهدنة في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ كما يستدل من رسالة رسمية للسر لانسنغ وزير الخارجية الاميركية حينئذٍ. فالمادة ٢٣١ من معاهدة فرسايل ليست سوى اعادة لما قبلتهُ المانيا اساساً لمفاوضات الصلح. وفي مقدمة المعاهدة وصف للحرب يقال فيهِ انها « نشأت من اعلان النمسا والمجر الحرب على الصرب في ٢٨ يوليو سنة ١٩١٤

(١) راجع مقتطف اغسطس الماضي ص ١٣١

ومن اعلان المانيا الحرب على روسيا في اول اغسطس سنة ١٩١٤ وعلى فرنسا في ٣ اغسطس سنة ١٩١٤ ومن هجومها على البلجيك »

فالمانيا من الوجه القانوني هي الدولة البادئة بالحرب لانها لم تكن الدول في حالة حرب صحيحة حتى شهرتها المانيا على روسيا وفرنسا ولا يمكن الاغضاء عن هذه الحقيقة في مثل هذه المباحث. فمهما بالغ الالمان في القول بان الضرورة الحربية حملتهم على ذلك ازاء تعبئة الجيش الروسي فمن الواضح ان حبل الرجاء لم ينقطع من المفاوضات السياسية في اول اغسطس سنة ١٩١٤ رغماً عن تلبد جوها بالغيوم. وعمل المانيا في اعلان الحرب قطع ذلك الحبل وقضى على كل امل في الوصول الى حل سلمي . ولنذكر ان فرنسا شهرت الحرب سنة ١٨٧٠ على المانيا وحكم اكثر المؤرخين في ذلك انهُ مهما بالغ بسمارك في اغاظة فرنسا وتحديها فليس منهم واحد يدافع عن عمل فرنسا . لذلك لا نرى من الوجه القانوني الدولي مسوغاً لتعديل المادة ٢٣١ من معاهدة فرسايل

على ان مسألتنا هي توزيع المسئولية الادبية والسياسية في اثارة هذه الحرب . وفي هذا البحث مجال كبير للرأي . فرأي المسيو ده مرسيال ان الحقائق الجديدة التي ازيح الستار عنها تزيل عن المانيا الوصمة التي وصمت بها . فالمسيو ده مرسيال على حق في ذلك الى حدّ محدود . ذلك ان الوثائق الرسمية التي نشرت في المانيا والنمسا غيّرت كثيراً مما كنا نعرفهُ عن الحوادث التي حدثت في يوليو ١٩١٤ وقبل ذلك. فلا نجد الآن مؤرخاً واحداً اطلع على هذه الدقائق وهو يلقي مسؤلية الحرب على المانيا وحدها او على المانيا والنمسا دون غيرهما . ولكن في الوثائق نفسها مجالاً كبيراً للتأويل كما نرى في اختلاف الرأي بين المسيو فاير لوس والمسيو بيير رنوڤن وكلاهما ممن استشهد بهِ المسيو ده مرسيال. على انهما متفقان على الوقائع . وكثيراً ما يختلف المؤرخون في الوقائع كما حدث في الكتابة عن حادثة سراجيفو التي قتل فيها الارشيدوق فرنز فرديناند النمسوي . ومتى نشرت الحكومة الانكليزية كل المراسلات التي دارت في يوليو سنة ١٩١٤ نضطرُّ الى احداث تغيير آخر في آرائنا . ولا بدَّ من ان نبقى زمناً طويلاً قبلما يتفق المختلفون على رأي واحد في هذا الموضوع ، حتى ليصعب على المؤرخين الذين يستطيعون ان يتجردوا الى حدّ بعيد عن الهوى والتحزب ان يصلوا الى نتيجة واحدة في ذلك

ويقترح المسيو ده مرسيال اجراء « بحث دولي » في الموضوع. من المستطاع ان تؤلف لجنة من انكليز وفرنسويين والمان وروس وغيرهم من ممثلي الدول المتحاربة والمحايدة

فينفق اعضاؤها على ما حدث ولكنهم اذا حاولوا توزيع المسئولية فانهم يصبحون حكماً لا فيئة لهُ كالحكم الذي اصدرتهُ لجنة المانية بريطانية اذ قالت « ما من فرد ولا فريق ولا حزب في المانيا مسئول عن خسارة الحرب » . على ان الامر المهم الآن هو ان تنشر الحكومات المختلفة الوثائق الرسمية التي تتعلق ببحث . فالالمان سائرون في هذا العمل بانتظام وتدقيق والانكليز سيبدأون قريباً والحكومة السوفيتية تنشر بعض الوثائق من حين الى آخر ولكن من غير نظام . والنمسا بعدما نشرت بعض الوثائق توقفت . على اننا لم نرَ شيئاً من هذا القبيل لا في ايطاليا ولا في فرنسا . فاذا استطاعت لجنة دولية ان تحتم على الجميع نشر الوثائق الرسمية فلتبدأ عملها سريعاً لان المؤرخين لا يستطيعون ان يصدروا حكماً الاَّ بعدما تعرف كل الحقائق . واصدار هذا الحكم هو من عمل المؤرخين لا رجال السياسة

٥

الحالة في يوليو ١٩١٤

وقد كانت حالة الدول الاوربية في يوليو سنة ١٩١٤ على ما نعلمهُ الآن كما يأتي :

كانت الدول الست الكبرى منقسمة الى فريقين الاتحاد الثلاثي والاتفاق الثلاثي . وكان كل من اعضاء الاتحاد المانيا والنمسا وايطاليا متعهداً بان يجد العضوين الاخرين في حرب دفاعية . وكان الاتفاق بين فرنسا وروسيا قائماً على مثل هذا المبدإ اضف اليه ان بريطانيا العظمى كانت قد تعهدت شفاهيًّا بان تهبَّ لمساعدة فرنسا اذا هوجمت من المانيا هجوماً لا مسوغ لهُ . وكانت هذه الاتفاقات السياسية مشفوعة باتفاقات حربية و بحرية حددت مقدار النجدة وقوتها ومكانها وما الى ذلك . وعليهِ كان اي عمل عدائي يبدو من احدى هذه الدول بمثابة شرارة تحرق اوربا

ان قيل من كان مسئولاً عن هذه الحالة قلنا كل الدول معاً . كانت المانيا قد خطت الخطوات الاولى لعقد تحالفها مع النمسا سنة ١٨٧٩ ، ودخلت ايطاليا في هذا الاتفاق سنة ١٨٨٢ ! ولذلك يصح بان نحسب الحلف الفرنسوي الروسي الذي عقد سنة ١٨٩١ — ١٨٩٤ والتفاهم مع بريطانيا بعدئذٍ جواباً للتحالف الثلاثي . ولما مرت السنون ازدادت الهوى بين اعضاء كل من هذين الفريقين توثقاً وامتدَّ الاتفاق بينهما الى غير الامور الدفاعية وهي التي بنيت عليها الاتفاقات اولاً واتجه كل فريق الى مقاومة الفريق الآخر في كل حوادث السياسة الدولية

اضف الى ذلك ان كل دولة كانت مسلحة الى ابعد حدّ تستطيعهُ وفي ذلك كانت المانيا

البادئة بشنّ لانها كانت الاولى في جعل التجنيد الاجباري قاعدة جيشها في وقت السلم. بقابل ذلك ان بريطانيا العظمى سارت في طليعة الدول بتعزيز اسطولها البحري . ولكن اذا حاولنا ان نلقي التبعة في تسلح اوربا على دولة من الدول دون غيرها لا نجدي محاولتنا نفعاً لان كل دولة كانت تعدُّ اقوى جيش وتبني اعظم اسطول تستطيع ان تقنع رعاياها برجوب الانفاق عليهما . وفي سنة ١٩١٤ كنا نجد شيئاً من التوازن في قوى الفريقين الحربية والبحرية كما كان بينهما توازن سياسي ولكن هذا التوازن كان غير ثابت وغير كاف لحفظ سلم اوربا

والصعوبة كل الصعوبة كانت في حفظ هذا التوازن لان حفظهُ كان رهن الاحتفاظ بالحالة السياسية الراهنة وهذا الاحتفاظ كان بعيد التناول . ذلك ان تقسيم اوربا وخصوصاً تقسيم البلدان في شرقها وجنوب الشرقي منها كان قد صار من غير نظر الى مبدإ القومية ، وهذا المبدأ الذي ولد في الثورة الفرنسوية وزاد انصارهُ وموَّيدوهُ على مرّ السنين بلغ في مطلع القرن العشرين مبلغاً بعيداً فاخذ اصحابهُ يحاولون تحقيقهُ ولو بالثورة . كذلك لم تراعَ مبادئ الانصاف والثبوت في وضع حدود البلدان البلقانية على اثر حربي البلقان . وكان هذا الامر مفهوماً لدى الدول حتى ان اعضاء المحالفة الثلاثية وضعوا خطة لتحقيق آمال النمسا وايطاليا في البلقان . وكانت الحالة في الامبراطورية النمسوية تبعث على القلق . ذلك ان ملايين من السكان كانوا يحتجون شديد الاحتجاج على نظام الحكم فيها الذي لا يهتم اصحابهُ برغائب الشعب بل يمهد السبيل لتحقيق مقاصد الاسرة المالكة وبعض الاجناس المميزة عن غيرها . وكان قد بلغ التوتر في حالة اوربا مبلغاً بعيداً وكان الواقفون على دخائل الحالة يعلمون ان لا بدَّ من حصول الانفجار يوماً ما ، ولم يكن تأليف المحالفات واعداد الاسلحة سوى استعداد ليوم هذا الانفجار

منتائج الحركة كان في النمسا والمجر . في هذه الدولة كان الحكام يرون مقاومة الامال الوطنية والقضاء عليها امراً لا بدَّ منهُ لان تأييدها يتوقف على دولة النمسا والمجر نفسها . فبدلاً من ان يهتم الحكام بسن القوانين اللازمة للاصلاح المنشود حاولوا القضاء على التذمّر بالقوة وان ينالوا مقاماً رفيعاً في الميدان السياسي بمحاولتهم تنفيذ سياسة خارجية مبنية على مبدإ التوسع كلها خطر على السلام العام . فكانوا في بلادهم يدافعون وفي الخارج يهاجمون ؟ وكان عملهم هذا في ميدان السياسة الخارجية مثيراً للريب ، لان تحقيق هذه الاماني يغيّر تلك الحالة السياسية . وارادت حكومة روسيا ان تقاوم هذه الخطط

سواء كانت وهمية او حقيقية فاخذت تشجع وتؤيد اعداء النمسا خارج النمسا وشعوبها المتذمرة فيها . ولم يثبت حتى الآن ان روسيا كانت تعدّ حرباً ضد النمسا والراجح انها كانت تنتظر هذا البناء المتداعي — امبراطورية النمسا والمجر — حتى ينهار من نفسه. على ان سياسة روسيا كانت عدالية بمعنى انها كانت تعمل على تقريب هذا الانهيار

النزاع بين الفريقين

في هذا النزاع كان كل من اعضاء الفريقين المتحالفين يساعد حليفهُ ويؤيدهُ . فنشر النفوذ النمساوي في البلقان كان لازماً لتنفيذ خطط المانيا في تركيا ومع ان حكومة المانيا لم توافق كل الموافقة على اساليب الحكومة النمسوية الاَّ انها لم تمسك تأييدها عنها . على ان سيطرة النمسا والمانيا في الشرق الادنى تقضي على الحالة السياسية الراهنة والتوازن السياسي الاوربي لذلك لم تتأخر فرنسا عن تأييد روسيا في سياستها المعاكسة للنمسا . والظاهر ان عقيدة رسخت في كلا الفريقين بانهُ لا بدَّ من الحرب يوماً ما لحسم النزاع ولتقرير الحالة فكان ذلك باعثاً على التسلح قبيل نشوب الحرب الكبرى . والاختلاف في الرأي بين المؤرخين هو على هذه المسألة « هل من دليل على ان دولة من هذه الدول كانت تودُّ الحرب» ؟ ومما لا ريب فيه انها كلها كانت مستعدة للحرب وانها كلها كانت تؤثر الحرب على الهزيمة في ميدان السياسة

ومن سوء الحظ ان الشرارة التي شبت النيران بين الحلفين كانت مسألة سربيا التي بُليت بها وزارات اوربا بعد احتلال النمسا للبوسنه والهرسك وما زالت منذ مؤتمر برلين من اعقد المشاكل الاوربية . فضم النمسا للبوسنة والهرسك سنة ١٩٠٨ تمَّ على رغم رغائب اهلهما الذين كانوا يرغبون في الانضمام الى سربيا ولم يقبلوا ضمهم الى النمسا الاَّ مرغمين فنجم عن ذلك ان السربيين شعروا ان لهم حقًّا ادبيًّا — لا قانونيًّا — في هاتين الولايتين فلجأوا الى نشر الدعوة ردس الدسائس وهما سلاح الضعيف لاضعاف مركز النمسا فيها . فاجابت حكومة النمسا على ذلك بمحاولتها السيطرة على حياة سربيا السياسية والاقتصادية متوسلة الى ذلك بوسائل مختلفة من الرشوة الى الخداع الى القوة و بلغ الخلاف بين الجارتين اشدهُ في يونيو سنة ١٩١٤ حينما اغتيل الارشيدوق فرنز فرديناند

وقد ثبت الآن ان بعض كبار الموظفين السربيين كانوا مطلعين على دخائل هذه الدسيسة وشجعوا تنفيذها لذلك عدَّ البعض ذلك العمل سوغاً كافياً للنمسا لاعداد بلاغها النهائي المشهور

ما من احد يدافع عن جريمة سراجيفو ولكن يجب ان نذكر (١) ان حكومة النمسا كانت عالمة سنة ١٩٠٣ بالدسيسة المدبرة لاغتيال الملك اسكندر ملك الصرب ولم تحذر حكومة صربيا و(٢) ان دسيسة سراجيفو دُبّرت في البوسنه ونفذها رجال من البوسنه ردًّا على سياسة الشدة التي اتبعها آل هبسبرج مع مقاطعة الجنوب ، واذا حق للنمسا ان تتذرع بوسائل شديدة للدفاع عن امبراطوريتها كذلك وجب الاعتراف بان مقاطعة الجنوب لم يكن لهم امل ان ينصفوا ما زالوا جزءًا من امبراطورية النمسا والمجر . وما زال الاصلاح الداخلي مستحيلاً فالالتجاء الى الثورة هو آخر سهم في كنانة شعب يائس

واذا نظرنا الى المسألة من وجهتها الاوربية وجدنا ان خطر الصرب على النمسا لم يكن خطرًا فعليًّا واقعًا . فالجيش الصربي لم يكن واقفًا على سلاحه مستعدًّا لغزو البوسنة ولا كان مصرع الارشيدوق اشارة لنشوب ثورة عامة في النمسا على ان بلاغ النمسا الذي أُعدّ ليكون مؤدّيًا للصرب في رأي الحكومة النمسوية كان من جرائه تغيير عادي في الوضع السياسي في البلقان اذ عليه ترتب اولاً القضاء على سيادة الحكومة الصربية باشتراك موظفين نمسويين فيها وثانيًا دفع غرامة ولو قبلت الصرب البلاغ بحذافيره وثالثًا عزل صربيا وقص جناحيها بنبذ جانب من ممتلكاتها لبلغاريا والبانيا . ولولا تدخل روسيا لتُركت الصرب ولاية من ولايات النمسا والمجر بعد هذا البلاغ . وفي تدخل روسيا نصل الى النقطة المهمة في توزيع مسؤلية الشروع في الحرب الكبرى

تدخل روسيا

لم يكن لروسيا حقٌّ في التدخل من الوجهة القانونية . فالعرف السياسي الاوربي من قرن كامل كان قد جرى على تقرير امور البلقان بالاتفاق بين كل الدول . ولكن حالة النمسا [illegible] عن كل [illegible] سابقة . فالنمسا كانت تدعي ان كيانها في خطر وان مطالبها لم تهدد كيان روسيا بشيء . ولسنا نجد مسوغًا لعمل روسيا الاّ في مبدإ حفظ التوازن في اوربا . فلما ثارت هذه المسألة كانت المانيا قد احرزت فوزًا مبينًا في النزاع الطويل للسيطرة على تركيا . فكنت ترى في تركيا قائدًا المانيًّا يدير دفة الجيش التركي والحكومة التركية موالية لالمانيا موالاة حملتها على عقد محالفة معها في اول اغسطس سنة ١٩١٤ . وكانت قد مضت بضعة شهور على مفاوضات دائرة بين تركيا وبلغاريا لعقد محالفة ، جعلت بلغاريا التي كانت ربيبة روسيا

دائماً تخرج عليها وتعقد قرضاً في برلين وثيقاً بدلاً من باريس . فاذا تمكنت النمسا من قهر صربيا تمت بذلك حلقات السلسلة التي ما زالت المانيا تصبو الى احكامها من برلين الى بغداد . فتدخل روسيا كان لمنع سيطرة المانيا والنمسا التامة على الشرق الادنى ، صوناً لمصالحها وجرياً على تقاليدها التاريخية والسياسية

والحق يقال ان النمسا والمانيا كانتا منتظرتين تدخل روسيا والوثائق الرسمية اثبت ذلك . ولكنهما ظنتا ان تدخل روسيا ينحصر في الاحتجاج السياسي فلا يعقبهُ عمل ما . ولا نعلم حتى الآن ما حملهما على هذا الاعتقاد . ولكن ثبت انهما أدهشتا لما شرعت روسيا تعبئ جيشها بعد ما ضرب بمطالبها عرض الحائط . وبلغت الدهشة من المانيا انها لم تجد لديها خطة سياسية تسير عليها في مثل هذه المفاجأة سوى مقابلة المثل بالمثل

وحيث ان تعبئة الجيش الروسي كانت السبب المباشر للحرب الكبرى فلا بدَّ من ان نسأل « هل كانت هذه التعبئة مسوَّغة » ؟ كان الرأي الالماني في سنة ١٩١٤ ، ان المانيا لا تستطيع ان تسمح لروسيا ان تعبئ جيشها لانهُ من المفروض ان تعبئة جيش روسي معناهُ الحرب ولا تسمح المانيا لروسيا ان تكمل تعبئة جيشها على مهل . لذلك اعلنت روسيا ان التعبئة معناها الحرب وانهُ اذا اصرَّت روسيا على التعبئة فتبعة الحرب تقع عليها . وكانت وزارتا الخارجية في فرنسا وبريطانيا مطمئنين بان تعبئة الجيش الروسي تؤدي الى الحرب ، ولقد ادعى الالمان انهُ رغماً عن ذلك لم تحاول فرنسا ولا انكلترا صرف روسيا عن التعبئة

ولكن الم تكن المانيا تقول لروسيا بتحذيرها « لا نسمح لك باستخدام قوتك الحربية لتهديد النمسا ولكننا نسمح لانفسنا ان نستخدم قوتنا لتهديدك ؟ » فالالمان كانوا يقولون انهُ لا يحق لروسيا ان تتدخل في مسألة تخص صربيا والنمسا فقط ومرادهم ان يخدعوها بذلك . فلما رفضت روسيا ان تنخدع انكروا عليها حقها في استخدام جيشها في بلادها كما تشاء . فاذا نظرنا الى حجة الالمان من الجهة الحربية وجدناها جائزة واما من الوجهة السياسية فلا . فروسيا لم تعبئ جيشها الاَّ بعدما شهرت النمسا الحرب على صربيا ولما رأت حكومة النمسا عزم روسيا على التعبئة قبلت ان تتفاوض في محظورات بلاغها النهائي لصربيا ، وذلك كان ما طلبتهُ روسيا في بدء الازمة فحققت تعبئةُ الجيش الروسي الغاية منها . ومما يصح ان تنتقدهُ على روسيا اسراعها في التعبئة فقد كان يصح لروسيا ان تعلن النمسا بانها

تعبئ جيشها فعلاً اذا لم تجب الى مطالبها وهي الاتفاق على « الحادثات » . والراجح ان عملاً كهذا كان يقوم مقام التعبئة

حين السلم الاخير

ما من احد يستطيع ان يقول من كانت هذه الحادثات تؤدي الى تسوية سلمية امملا ولكنها كانت حين السلم الاخير ، قطعاً اركان الحرب في الجيش الالماني بقرارهم اعلان الحرب على اعدائهم . فلا شك ان هؤلاء القواد كانوا يعتقدون ان الجيوش الروسية متى تمت تعبئتها واخذت اهبتها يكون اول عملها مهاجمة المانيا . ولكن رأيهم هذا لم يثبت والحكومة الروسية اعلنت انها كانت مستعدة للمفاوضة حتى الدقيقة الاخيرة وكل يوم تكسبهُ روسيا كان يزيدها قوة في المفاوضات حتى يصير في وسعها اخيراً تحقيق مطالبها من غير امتشاق الحسام . وهذا كلهُ يعني انهُ كان في وسع المانيا ان تجتنب اثارة الحرب لو قبلت ان تخذل في ميدان السياسة خذلاناً يترك البلقان في قبضة روسية

وما من احد يلام على الوصول بالمانيا الى هذا المأزق سوى حكومة المانيا نفسها . ذلك انها في ٥ يوليو نظرت في الحالة السياسية الدولية نظراً مبنياً على الخطإ ونوضت النمسا تفويضاً مطلقاً في الحالة السياسية ، ولولا هذا التفويض لما اعدت النمسا بلاغها النهائي للسرب . ولو سارت النمسا في محاولة الاقتصاص من السرب بروية وحكمة لما كانت اثارت روسيا الى تعبئة جيشها . فاذا كانت تعبئة الجيش الروسي سبب الحرب المباشر فجانب من التبعة في ذلك واقع على المانيا . وجواب المانيا على ذلك هو انها حاولت الخروج من المأزق بعد فوات الوقت ولم تستطع حينئذ ان تتخلى عن حليفتها

وليس من احد يرتاب الآن في ان روسيا ما كانت تسير في هذه الخطة الحازمة الشديدة لولا اعتمادها على تأييد فرنسا . فاذا لذا المانيا على تأييدها للنمسا وجب ايضاً ان نعترف بان فرنسا ايدت روسيا مثل هذا التأييد ومن غير ان يكون لها مصلحة في ذلك كمصلحة المانيا في تأييد النمسا . وهذا حق الى حد ما . على انهُ كان لفرنسا مصلحة حقيقية في حفظ التوازن الاوربي الذي يختل لو طبق برنامج المانيا والنمسا السياسي . ولما كانت فرنسا شبوكة في نظام المحالفات فكان لا مندوحة لها عن تأييد روسيا كتأييد المانيا للنمسا . ولقد اتهم البعض فرنسا في انها رفضت ان تضغط على روسيا لصرفها عن التعبئة . وهذا صحيح وذو شأن كبير . ولكن يقابل ذلك ان فرنسا قبلت ما رفضتهُ المانيا

وهو اقتراح السر ادورد غراي لعقد مؤتمر في لندن وكان هذا الاقتراح سابقاً للحركات الحربية التي رفعت فكان يرجى من انعقاده نفع كبير

توزيع المسؤلية

مما تقدم يتضح ان المسؤلية المباشرة موزعة توزيعاً واسعاً فما من دولة واحدة يقع عليها كل اللوم . وما من دولة طاهرة الذيل من ذلك . ان عملاً سرياً كان يستحق شيئاً من العقاب كما اعترف بذلك كل احد . ولكن النمسا تذرعت بذلك وشرعت في تنفيذ خطة سياسية لثير ثائر روسيا فيحق لنا ان نقول ان جانباً من التبعة واقع على روسيا لانها عبأت جيشها قبل اوان التعبئة ، وعلى المانيا لانها انتظرت زمناً طويلاً قبل ضبط خطتها التي شجعتها من غير حساب ، وعلى فرنسا لانها رفضت ان تضغط على روسيا . حتى لنقدر ان نلوم بريطانيا لانها فسحت مجالاً للاحزاب الحربية في عواصم الفريقين لتوقع تأييدها او حيادها لعدم مقدرتها او لعدم ارادتها التصريح بموقفها النهائي . ولقد حاول كثيرون ترتيب الدول ترتيباً حسابياً حسب عظم التبعة الواقعة عليها ولم يتفق اثنان على ذلك . على ان احكم تقدير هو قول المؤرخ الانكليزي الاستاذ غوتش وهو « كان تصرف كل من المتحاربين تصرفاً شيطانياً في نظر الفريق الآخر الا انه كان طبق ما كان ينتظر حدوثه فكل دولة نظرت اولاً الى حفظ مصالحها كما تراءت لها تلك المصالح ثم اهتمت بسلم اوربا » . ففي سنة ١٩١٤ نظر كل من الفريقين الى المستقبل فوجده معلقاً في الميزان ورأى ان الحرب تفضل على الاخذال في ميدان السياسة ولا شك في ان تصرف رجال الحرب في كل البلدان عقد الامور وسع الوصول الى حل سلمي . على ان كل حل كان حلاً موقتاً لان المشكلة الاساسية كانت باقية على علاتها . وهذه المشكلة هي النزاع بين موجة القومية الثورية في غايتها واساليبها والقوى المحافظة التي كانت تميل الى ابقاء القديم على قدمه . والمؤرخ لا يستطيع ان يحكم بالاجرام على شعب يحاول التحرر وشعب يحاول المحافظة على كيانه . ولكن المؤرخ نفسه يرى بعد ما يدرس تاريخ القرن التاسع عشر ان الحرب كانت السبيل الوحيد لحسم هذا النزاع

كان من الممكن نظرياً حل المشكلة النمسوية الصربية بين النمسا والصرب وحدهما على ان نظام المحالفات والمنافسة في التسلح جعل نتيجة هذه المشكلة امراً تهتم به كل دول اوربا وما حدث في ١٩١٤ بين قلة الفائدة التي تجنى من المحالفات والاسلحة كوسائل لحفظ السلم في اوربا